وزير المالية الأسبق وأستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء لـ«الثورة»:

أدعو إلى تشكيل فريق عمل عالي المستوى لمواجهة الأزمة الاقتصادية

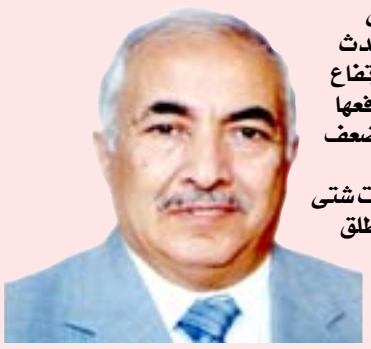

دعا الدكتور محمد العاضي أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء ووزير المالية الأسبق إلى تشكيل فريق عمل اقتصادي عالي المستوى لمواجهة ما سمي "بالأزمة الثالثة" التي تحدث عنها فخامة الأخ رئيس الجمهورية وهي المسألة الاقتصادية . مشيراً إلى أن خطورة ارتفاع القرض المحلي أو الخارجي تكمن في أن قيمة القرض يمثل ضريبة مؤقتة لا بد أن يدفعها أفراد المجتمع .كما أن تجاوز الحدود الآمنة لمجموع القروض إلى الناتج المحلي سوف يضعف دون شك العملة الوطنية.

وأشار في حديث لـ" الثورة" إلى أن الإدارة المالية سوف تواجه بالقريب المنظور معضلات شتى في إصلاح المالية العامة نتيجة عدم ضبط الأمور المالية ،ومن ذلك التجاهل الكامل المطلق لشروط النفقة العامة ،وعدم العمل بها حتى أصبحت النفقة العامة في كثير من الحالات نفقة خاصة .

لقاء/ علي البشيري

الإدارة المالية سوف تواجه بالقريب المنظور معضلات شتى في إصلاح المالية العامة

●متى تلجأ الحكومات للاقتراض المحلي ؟

-إن القروض العامة بشكل عام تلجأ إليها الحكومات أو بما يصطلح في الصحافة بـ "الدول" نتيجة الحاجة إلى موارد مالية لتغطية عجوزات تمويل إما في حالة تمويل لمشاريع متعددة ومتفرقة أو لحاجة تمويل عجز في الموازنة العامة للدولة بسبب عدم قدرة السلطة التنفيذية على تحقيق الإيرادات المستهدفة في الموازنة العامة ،وبالتالي فإن القروض المحلية والقروض الخارجية تندرج تحت بند " القروض العامة ".

إن اللجوء إلى الاقتراض المحلي بالنسبة للحكومات تعتبر أسهل الطرق لها من تحصيل ما يستوجب من الموارد العامة لضعف في أجهزة الإيرادات وأجهزة الضبط والقضاء .

كما أن التسيب في مواجهة الحاجات العامة وعدم قيام الإدارة المالية بضبط النفقات لتلتزم بمسؤولياتها تجاه جانبي النفقات العامة والإيرادات العامة أدى إلى تفاقم حجم النفقات العامة بينما نمو الإيرادات ظل منخفضاً .

خلل

●،، هل نفهم من حديثك أن هناك خلل في النظام المالي؟

-نعم هناك خلل في النظام المالي في اليمن الذي يعيبه غياب قانون تنظيم الدين العام الذي ينظم سقوف الدين المحلي والدين الخارجي ،وهناك قضية القضايا تتعلق بنوع الاقتصاد ،فاقتصادنا اقتصاد متخلف ، وعندما نلاحظ أن اليمن ضمن الدول الأقل نمواً ،وما يزال الاقتصاد لدينا في مجمله اقتصاد تقليدي تلعب فيه القروض المحلية والقروض الخارجية دوراً يكاد يكون غير محسوس في الاقتصاديات المتخلفة ،ومرد ذلك : أن باب الاستهلاك مفتوحاً على مصراعيه دون أن يقابل ذلك " استثمار – ادخار– إنتاج ". وغياب مبدأ الثواب والعقاب والمساءلة الذي يطالب به خبراء الإدارة والاقتصاد والسياسة والاجتماع منذ عام ١٩٩٧م وعزز ذلك التقارير السنوية لمجلس النواب ومجلس الشورى .

كما يوجد قصور في التشريعات المالية والضريبية ناهيك عن توعيتها في الإدارات ذات العلاقة .والمظهر العام يبدوا وكأن العاملين في الإدارة المالية وغيرها يستبدلونها بالمزاجية نتيجة غياب مبدأ الثواب والعقاب.وعدم تفعيل تقارير جهاز الرقابة والمحاسبة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ،منوهاً إلى أن هناك قصور في التشريعات بما في ذلك قانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وقانون العقوبات الذي يعطي تمييزاً واستثناءاً للقياديين الإداريين عن باقي موظفي الدولة .والحاجة الملحة في مواجهة التغيرات التي تؤثر على اقتصادنا الوطني المتكأ على قصور في التشريعات وعلى مؤسسات هشة.وكذا مضاعفة النفقات الجارية التحويلية في السنوات الأخيرة .بالإضافة إلى استخدام مصطلحات جديدة من قبل القائمين بالإدارة المالية تخل وتضعف النظام المالي من ذلك مبررات "نفقات حتمية".

●،، هل النفقات الحتمية تعتبر مخالفة للقوانين المالية؟

لو كانت متكئة هذه النفقات الحتمية على ما يسمى "بالازدواج الوظيفي " وازدواج في بعض دور المؤسسات وازدواج حتى داخل المؤسسة بتشكيل وحدات مزدوجة تقوم بذات الأدوار مثل لجان المناقصات ووحدات حسابية في المؤسسة الواحدة وكذلك ما يسمى بالصناديق المتخصصة تشكل عبء مالي إضافي إلى جانب الوزارة المعنية ،وكل هذا الكم النافذ المؤلم من الممارسات سببت للمواطن الضجر والإحباط والاستسلام لكل ما هو غير سوي وبعيد عن الحكم الرشيد منذ عام منذ ١٩٩٧م الذي كشفته المؤتمرات الإدارية والمالية آنذاك وحتى ساحة الاعتصام ٢٠١١م ولا مجيب.

آثار

●،، وماذا عن الآثار الناجمة عن زيادة القروض المحلية؟

أن الخطورة في نتائج الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقرض المحلي أو الخارجي تكمن في أن قيمة القرض يمثل ضريبة مؤقتة لا بد أن يدفعها أفراد المجتمع .

كما أن تجاوز الحدود الآمنة لمجموع القروض إلى الناتج المحلي سوف يضعف دون شك العملة الوطنية مشيراً إلى أن الإدارة المالية سوف تواجه بالقريب المنظور معضلات شتى في إصلاح المالية العامة نتيجة عدم ضبط الأمور المالية ،ومن ذلك التجاهل الكامل المطلق لشروط النفقة العامة ،وعدم العمل بها حتى أصبحت النفقة العامة في كثير من الحالات نفقة خاصة .

تشكيل فريق اقتصادي

●،،ما هو الحل برايك للخروج من المازق الاقتصادي؟

أدعوا إلى مواجهة ما سمي "بالأزمة الثالثة " التي تحدث عنها فخامة الأخ رئيس الجمهورية وهي المسألة الاقتصادية بتشكيل فريق عمل عالي المستوى يعزز هذا الفريق بفرق عمل في قيادات السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية من ذوي الاختصاص أسوة بما تم تشكيلة من فرق عمل للازمتين " السياسية والأمنية ".

ارتفاع القروض المحلية أو الخارجية يمثل ضريبة مؤقتة لا بد أن يدفعها أفراد المجتمع وتزايدها سوف يضعف العملة الوطنية

تنفيذ مشروع لزيادة إنتاج القمح بحضرموت

■ ،صنعاء/سبأ

أكد وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور أهمية تحسين أصناف محاصيل الحبوب الغذائية المختلفة والتوسع في زراعتها بما يسهم في رفع إنتاجية الوحدة الواحدة من المساحة المزروعة بتلك المحاصيل الهامة للأمن الغذائي .

وأشار الوزير خلال ترؤسه لاجتماع لجنة التنسيق للمشروع الإقليمي لرفع إنتاجية محصول القمح بوادي حضرموت الذي سيموله برنامج دعم التنوع الاقتصادي، قطاع الزراعة والمكونة من البحوث والإرشاد والزراعة والاتحاد التعاوني الزراعي ومؤسسة إكثار البذور، إلى دور التقنيات الحديثة في تطوير وتحسين الإنتاجية الزراعية في البلاد.

ووجه بإعداد دليل إرشادي بالتقنيات الحديثة وتوزيعه على المزارعين والتركيز على توعية المزارعين بهذه التقنيات وتحفيزهم على الزراعة باستخدام التقنيات الحديثة وتعريفهم بأهمية تلك التقنيات في رفع إنتاجية المحصول وجودته.

وأشاد الوزير مجور بتبني مثل هذه المشاريع الزراعية التي تسهم في رفع إنتاجية محاصيل الحبوب الغذائية خاصة القمح ودورها في المساعدة على ردم الفجوة الغذائية التي تواجهها اليمن.. مؤكدا استعداده لتقديم الدعم والمساهمة في تمويل تنفيذ المشروع من مخصصات صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي .

وفي الاجتماع قدم مدير المشروع الدكتور عبدالله سالم علوان شرحا عن مبررات المشروع وأهدافه ومخرجاته ومنهجيته والموازنة المتقرحة له ودوره في رفع وزيادة متوسط إنتاجية الهكتار من المساحة المزروعة بمحصول القمح.

ويهدف المشروع إلى تحسين مستوى معيشة المزارع وخلق فرص عمل ريفية لمكافحة الفقر وتحسين الأمن الغذائي الأسري بالإضافة إلى تعريف المزارع بأهمية زراعة الأصناف الجديدة عالية الإنتاجية والمقاومة للأمراض وزراعة التقاوي المعتمدة، إضافة إلى تكثيف النشاط الإرشادي والتعريف بأهمية تطبيق الحزمة التكنولوجية المتكاملة لزراعة وإنتاج القمح بدءاً من الخدمة وحتى الحصاد ومرورا بكافة المعاملات الزراعية خلال موسم نمو المحصول.

كما يهدف المشروع إلى تعريف المزارعين بأهمية وضرورة المواعيد الزراعية المناسبة للمحاصيل وطرق الري ووضع الأسمدة بالكميات وبالطرق المناسبة وفي المواعيد الموصى بها، إلى جانب رفع مستوى التبني للأصناف المحسنة والمعممة والمعاملات الزراعية .

وتكمن أهمية المشروع في رفع إنتاجية الهكتار في حضرموت، حيث لايزيد متوسط إنتاجية الهكتار عند المزارعين في المحافظة حاليا عن ١,٨ طن فقط في حين تحقق البحوث إنتاجية هكتارية تزيد عن ٥ أطنان للهكتار الواحد.

حضر الاجتماع وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الخدمات الزراعية الدكتور محمد الغشم ووكيل الوزارة لقطاع تنمية الإنتاج الزراعي المهندس عبدالملك الثور ومدير مشروع دعم التنوع الاقتصادي في قطاع الزراعة المهندس صادق النبهاني ونائب رئيس الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي للشئون المالية محمد الصديعي.

أقر تشكيل لجنة لتنفيذ التدوير الوظيفي

المكتب التنفيذي للاتحاد الزراعي يستعرض سير العمل في المشاريع الاستثمارية التعاونية

■ ،،كتب / منصور شايع

استعرض المكتب التنفيذي للإتحاد التعاوني الزراعي في اجتماعه أمس برئاسة الأخ / محمد محمد بشير – رئيس الاتحاد – رئيس المكتب التنفيذي جملة من المواضيع المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية ونشاطات الإتحاد المختلفة خلال الفترة الماضية والمشاكل التي تواجه العمل التعاوني والجمعيات الزراعية والسبل الكفيلة بتصحيح أوضاعها وإزالة العراقيل التي تقف في طريق تطور واستمرارية تلك المشاريع الاستثمارية التعاونية . وكما تم مناقشة عدد من تقارير أنشطة الدوائر بالاتحاد حسب ما جاء في جدول الأعمال ومنها تقرير ممثل الاتحاد في مزرعة البون التعاونية وتقارير النزول الميداني إلى سيئون والحديدة وحرض ونتائج زيارة الأمين العام إلى جمهورية جيبوتي الشقيقة . وأشاد أعضاء المكتب التنفيذي بالتقرير الخاص بالأوضاع التي تمر بها مزرعة البون التعاونية والمقترحات والحلول المناسبة لتجاوز تلك المعوقات ، كما تم استيعاب الملاحظات التي طرحها بعض أعضاء المكتب حول التقرير . وقد أقر الاجتماع تشكيل لجنة لدراسة وتنفيذ عملية التدوير الوظيفي في إطار الاتحاد المركز الرئيسي أو الفروع، وسيواصل المكتب التنفيذي اجتماعاته يوم الاثنين المقبل لمناقشة بقية المواضيع المطروحة على جدول الأعمال . حضر الاجتماع الأخ علي بامحمود – رئيس لجنة الرقابة بالإتحاد والأخ / جواد العريفي – رئيس الدائرة المالية .

قيادة صعدة تتفقد سير العمل في المشاريع بمديريتي صعدة وسحار

■ صعدة/سبأ

تفقدت قيادة السلطة المحلية بمحافظة صعدة أمس سير العمل في عدد من المشاريع الخدمية بمديرية صعدة، حيث اطلعت على مشروع مدرسة قحزة البالغة تكلفته (١٣٠) مليون ريال بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع مستوصف قحزة الطبي بتكلفة (٣٣) مليون ريال بتمويل من السلطة المحلية.

وخلال الزيارة أكدت قيادة السلطة المحلية على أهمية هذه المشاريع في تحسين مستوى التعليم والخدمات الصحية في المديرية، مشددةً على ضرورة سرعة إنجازها وفقاً للمواصفات الهندسية.

وأشادت بدور المجلس المحلي بمديرية صعدة في رصد واعتماد المشاريع ومتابعة تنفيذها، مؤكدةً على ضرورة الحفاظ على هذه المشاريع، وأنها ستعمل على دعم عجلة التنمية في كافة المديريات.

من جانب آخر أكدت قيادة السلطة المحلية بمحافظة صعدة على ضرورة إنجاز المشاريع الخدمية والتنموية بمديرية سحار، مشددةً على أهمية اضطلاع المجلس بالمديرية على العمل الجاد وتكثيف الجهود لتذليل كل المشاكل والصعوبات التي تعيق عمل المجلس وتحد من نشاطه بما يخدم عملية التنمية في المديرية ويلبي احتياجات المواطنين الخدمية في كافة المجالات.

وحثت قيادة السلطة المحلية بالمحافظة خلال زيارتها التفقدية لمديرية سحار اللجان المتخصصة بالمجلس المحلي، وكذا فروع المكاتب التنفيذية بالمديرية على القيام بمهامها الموكله إليها على أكمل وجه وبالشكل المطلوب.

ودعت إلى رفع نسبة الإيرادات بالمديرية وتحقيق مستوى عالٍ من التحصيل، خصوصاً وأن المديريةً من أهم وأكبر المديريات بالمحافظة من حيث الموقع وكثافة السكان والنشاط الزراعي والتجاري المتميز.

١,٦ مليار ريال تكلفة البرنامج الاستثماري المحلي بساحل حضرموت

■ ،،المكلا/أحمد محمد بن زاهر

بلغ إجمالي مشاريع البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية بساحل حضرموت العام الجاري ٢٠١٢م، (٢٠٦) مشاريع بتكلفة إجمالية «مليار و٦٦٧ مليوناً و٣٣٨ ألف ريال»، أوضح ذلك لـ«الثورة» الأخ/عوض عبدالسعدي مدير عام مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي بساحل حضرموت، مشيراً إلى أن البرنامج الاستثماري لعام ٢٠١٢م، خصص للتنفيذ في مجال التربية والتعليم (٦٤) مشروعاً وفي قطاع الصحة والسكان (٣٧) مشروعاً والإدارة المحلية (٣٤) مشروعاً ومشروعين في مجال التعليم الفني والتدريب المهني، بالإضافة إلى ٢٦ مشروعاً للأشغال العامة والطرق و٢٠ مشروعاً لقطاع الزراعة والري، وفي مجال الشباب والرياضة (١٧) مشروعاً والمجلس المحلي ثلاثة مشاريع ومشروع واحد لكل من التخطيط والتعاون الدولي والأوقاف والإرشاد والشئون الاجتماعية والعمل.

رئيس هيئة الطيران المدني يزور القاهرة

■ ،،صنعاء/سبأ

توجه إلى العاصمة المصرية القاهرة أمس رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد حامد فرج والوفد المرافق له في زيارة تستغرق عدة أيام يجري خلالها لقاءات مع المسؤولين في الأكاديمية المصرية للطيران المدني وأكاديمية الأرصاد المصرية.

وأوضح فرج في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية(سبأ) انه سيتم خلال الزيارة التوقيع على برتوكول تعاون في مجال التدريب بين الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد والأكاديمية المصرية للطيران المدني وأكاديمية الأرصاد المصرية..

متوقعا أن يتم تدريب أكثر من ٨٠ موظفاً من كوادر الهيئة في دورات تخصصية مختلفة في مجال الطيران المدني.

وأشار إلى أن قطاع الارصاد سيحظى هذا العام بتدريب كوادر كثيرة في هذا المجال، لافتا إلى وجود برتوكول تدريبي مع أكاديمية الأرصاد المصرية التي تعتبر من الأكاديميات المتميزة في مجال التدريب.

وبين فرج انه سيقوم خلال الزيارة بالاطلاع على نشاط الأكاديمية والالتقاء بالمتدربين اليمنيين التابعين للهيئة لمعرفة ملاحظاتهم على نوعية التدريب بغية تلافي أي قصور يواجهه المتدربون.

إقرار موازنة محافظة صنعاء

■ صنعاء/سبأ

أقر المجلس المحلي بمحافظة صنعاء في اجتماعه أمس برئاسة المحافظ عبدالغني حفظ الله جميل مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٣م بمبلغ (٢١) مليارا و(٧٠٢) مليون ريال، في حين بلغ إجمالي عام الموارد المتوقعة (٣) مليارات و(٨٤) مليون ريال.

كما أقر المجلس مشروع موازنة الإطار متوسط المدى للعامين (٢٠١٤ – ٢٠١٥م) بعد استيعاب كافة التعديلات وملاحظات الأعضاء، والمقدرة بمبلغ (٢٢) ملياراً و(٦٥٠) مليوناً للعام ٢٠١٤م، وكذا مبلغ (٢٣) ملياراً و(٥٥٦) مليوناً للعام ٢٠١٥م بعد استيعاب كافة الملاحظات من أعضاء المجلس.

وذكر مدير عام المالية بالمحافظة ماجد العامري لـ (سبأ)، أنه تم رصد العلاوات السنوية لموظفي المحافظة للعام (٢٠١٠ – ٢٠١١م)، كما تم رصد مستحقات التوظيف الجديد ضمن الـ (٢٥٪) لعدد ألف و(٤٨٢) موظفاً للعام الحالي.

حضر الاجتماع وكيل المحافظة المساعد للشؤون المالية والإدارية، رئيس لجنة إعداد الموازنة محمد علي جميل وأعضاء اللجنة.

مجموعة استثمارية تعتزم إقامة فندق سياحي بإب

■ ،،إب/سبأ

التقى محافظ إب أحمد عبدالله الحجري أمس مجموعة الكندري الاستثمارية.

وناقش اللقاء إمكانية إقامة مجمع استثماري يحتوي على فندق ومسابح وملاهي تسهم في خدمة السياحة بالمحافظة.

وأكد المحافظ على سرعة استكمال التصاميم الهندسية الخاصة بالمشروع وبدء العمل.

إقرار موازنة السنة المالية ٢٠١٣م لمحافظة المهرة

المهرة/سبأ

■ ،، أقرت اللجنة الفرعية لخطة وموازنة محافظة المهرة أمس برئاسة المحافظ علي محمد خودم موازنة المحافظة للسنة المالية ٢٠١٣م.

وقد شدد الاجتماع على أهمية إستكمال الأعمال الإضافية لمشروع كهرباء يروب الفيدمي وكذا ضرورة الرد صندوق النظافة على مذكرات مجلس الشورى بشأن الحسابات الختامية لموازنات الوحدات المستقلة والمتبقية الخاصة بالعام ٢٠١٠م.

إخلاء المخالفين لسداد تأجير المحلات المنتشرة بكرنيش عدن

■ ،، عدن/سبأ

أقر المجلس المحلي لمديرية خور مكسر محافظة عدن بإخراج المستاجرين المخالفين لسداد تأجير المحلات الكفتيريات المنتشرة على طول الكورنيش السياحي للمرحوم الرئيس قحطان الشعبي بصورة إلزامية وقانونية لعدم سدادهم المبالغ المتأخرة لديهم.

وفي الاجتماع، الذي عقد أمس برئاسة رئيس المجلس المحلي للمديرية حامد لملس، تم تشكيل لجنة من بين أعضائه لمتابعة هذا الموضوع وإخلاء المستأجرين المخالفين عن سداد الإيجار لفترات سابقة، إلى جانب تجاوزهم للاتفاقيات القانونية المبرمة بينهم وبين السلطة المحلية بالمديرية.

وأوضح أن السلطة المحلية خصصت مبالغ مالية لإعادة تأهيل وتطوير الكورنيش السياحي للمرحوم قحطان الشعبي بكافة المقومات السياحية المطلوبة وفق رؤية والية فنية متفق عليها لرفع مستوى مكانته بأحدث المواصفات المطلوبة التي تدخل في نشاط السياحة الداخلية.

كما أقر الاجتماع معالجة قضايا النظافة وتحسين شوارع المديرية على الوجه المطلوب حفاظاً على المظهر البيئي والصحة العامة لمرتادي الشريط الساحلي بخور مكسر.

إجراءات لتأمين الطرق في محافظة ريمة

توزيع مواد غذائية لـ ١٢ ألف أسرة فقيرة

■ ،،ريمة /سبأ

ناقش لقاء موسع عقد أمس بمحافظة ريمة برئاسة الأمين العام للمجلس المحلي للمحافظة حسن العمري وضم اللجنة الأمنية وجمعية الحكماء لدعم التنمية بريمة الإجراءات المتخذة بشأن تأمين المحافظة وطرقها وخطوطها الرئيسية من التقطعات والأعمال التخريبية.

وفي اللقاء أكد مدير امن المحافظة العميد محمد القحم، أهمية تعاون جميع الشرائح الاجتماعية مع رجال الأمن في محاربة جميع الاعمال المخلة بأمن واستقرار الوطن والسلم الاجتماعي.. مشيرا إلى الدور الذي يجب أن تضطلع به المنظمات المدنية إلى جانب الأجهزة الأمنية في تأمين وحماية المحافظة ومقدراتها من العبث الذي يقوم به الخارجون على النظام والقانون والعمل على محاربة الفساد بمختلف اشكاله.

ولفت إلى أن الاجهزة الأمنية لن تتوانى في تقديم المساندة للمنظمات المدنية والحقوقية في رعاية حقوق المجتمع وفقا للقانون وبما يتلاءم ومعطيات المرحلة الراهنة ومنها محاربة ظاهرة التقطعات والأعمال اللاإنسانية واللا أخلاقية والدخيلة على مجتمعنا اليمني الأصيل والمعروف بعاداته وأخلاقياته الحميدة.

من جهة أخرى دشن أمين عام المجلس المحلي بمحافظة ريمة حسن العمري أمس عملية توزيع المواد الغذائية المقدمة كدفعة أولى من برنامج الغذاء العالمي لـ١٢ ألف أسر فقيرة ومحتاجة.

وفي التدشين أكد العمري أن الدفعة القادمة تتضمن ٩ آلاف حالة موزعة على جميع القرى والمناطق والعزل بمديريات المحافظة وأن البرنامج ومن خلال هذه المساعدات يسعى إلى التخفيف من حدة معاناة الأسر الفقيرة.

وأشار إلى أن الأزمة التي مرت بها اليمن خلال العام المنصرم فاقمت الحالات الفقيرة ومعاناتها من انعدام بعض الاحتياجات الأساسية من المواد الغذائية.

حضر التدشين وكيل المحافظة عبده بعاس.